



بيان حول فاجعة طنجة وأحداث الفينديق

في إطار متابعة المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان للوضعية الحقوقية، خاصة الفاجعة الإنسانية التي ذهب ضحيتها 28 شخصا بطنجة كانوا يشتغلون في معمل غير مرخص له، وفض الوقفة الاحتجاجية للمتضررين من إيقاف التهريب المعيشي بالفينديق، والتي اعتقل فيها أربعة شبان قدموا للنيابة العامة في حالة اعتقال، ومجريات محاكمة الشاب جواد أمغار، ومنع ندوتين صحفيتين، الأولى كانت ستنظمها مجموعة نساء شبابات من أجل الديمقراطية في مقر إحدى الجمعيات، والثانية للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة "ترانسبرنسي المغرب"، وكذا انعكاسات جائحة كورونا؛

فقد استفاقت مدينة طنجة صبيحة يوم 8 فبراير أمام كارثة إنسانية بكل المقاييس، حيث غرق 28 شابة وشاب وقاصرات وقاصرين في الطابق التحت ارضي لإحدى الفيلات، الذي استغل كعمل غير مصرح به، وبالتالي فلا تطبيق للقوانين من حيث الحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي، وأداء مستحقات الضرائب وظروف الشغل... ينضاف كل ذلك الى ما كشفت عنه جائحة كورونا من تقصير في عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي واحترام مقتضيات مدونة الشغل...؛

وشهدت مدينة الفينديق ليلة الجمعة/السبت 5/6 فبراير 2021، وقفة احتجاجية سلمية للمتضررين من إيقاف التهريب المعيشي، وهي الوقفة التي تميزت بمشاركة واسعة للنساء والشباب، والتي تم تفريقها دون سلوك السلطات المحلية للإجراءات القانونية المنصوص عليها، من إشعار للمحتجين بالانسحاب، وإعطاءهم الزمن القانوني لذلك، وتذكيرهم بالمقتضيات القانونية التي تستند عليها، مما نتج عنه تراشق للحجارة بين بعض الشبان ورجال القوات العمومية، مما خلف جرحي في صفوف رجال القوات العمومية، حسب البلاغ الصادر عن السلطات المحلية، ونتج عنه إيقاف أربعة شبان تم إحالتهم على النيابة العامة للمحكمة الابتدائية بتطوان في حالة اعتقال، حيث تقرر انطلاق جلسة محاكمتهم يوم أمس 9 فبراير 2021 بتهمة إهانة رجال القوة العمومية، والضرب والجرح في حقهم، والعصيان، وخرق حالة الطوارئ الصحية؛

ومنعت السلطات العمومية الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة "ترانسبرنسي المغرب" من عقد ندوة صحفية في فندق بالرباط بتاريخ 28 يناير لتقديم مؤشر إدراك الرشوة لسنة 2020 رغم وضعها تصريحاً لدى السلطات قبل 48 ساعة، كما منعت ندوة صحفية لمجموعة نساء شبابات من أجل الديمقراطية كانت ستعقدتها في مقر معهد بروميتيوس للديمقراطية وحقوق الإنسان. وتابعت المنظمة محاكمة الشاب جواد أمغار أمام المحكمة الابتدائية بالحسيمة، التي أصدرت في حقه حكماً بسنتين حبساً نافذاً و5000 درهمًا غرامة؛

تمكين فئات مجتمعية منعت من الشغل نتيجة جائحة كورونا من تعويضات كغيرهم من الفئات التي استفادت من صندوق كوفيد 19، كما وقفت عند شكايات العديد من المواطنين والمواطنات بخصوص الرخص الاستثنائية للتنقل بين المدن وعلى سبيل المثال مدخل مدينة العرائش والقيطيرة حيث يتم مطالبة غير القاطنين بهذه الرخصة حتى داخل المدينة، بسبب عدم وضوح بلاغات وقرارات السلطات الحكومية أو الإقليمية في هذا الشأن، وتضارب آراء منفذي القانون؛

انطلاقاً من ذلك أكد المكتب التنفيذي للمنظمة على:

■ بخصوص مأساة طنجة:

- تقديم تعازيه الصادقة والحارة لكل أسر الضحايا الذين قضوا نحسهم في هذا الحادث المؤلم؛
- مطالبته بفتح تحقيق قضائي نزيه مستقل تحت إشراف النيابة العامة لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات القانونية عن ذلك؛
- مطالبة وزارة التشغيل بتفعيل آلية المراقبة على كل الوحدات الإنتاجية بمختلف المناطق الصناعية في المغرب، وخاصة في المدن الكبرى، بتنسيق مع السلطات المحلية، وعدم افلات أي مخل بالقانون من العقاب وكل من تستر عنه أو ساهم في ذلك؛
- العمل على القضاء على الاقتصاد غير المهيكل وتيسير انتقاله الى اقتصاد مهيكل،

■ بخصوص أحداث مدينة الفينديق:

- ضمان الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة العادلة للمتهمين، مع متابعتهم في حالة سراح، ضماناً لتهدئة الأوضاع وفسح المجال لنجاح مختلف المبادرات التي تم القيام بها من طرف السلطات المحلية، على رأسها الدعوة التي وجهها والي الجهة لعقد اجتماع مع مسؤولي الأحزاب السياسية يوم الاثنين 8 فبراير 2021؛



- تسجيل الطابع العفوي لهذا الاحتجاج الذي شهد مشاركة واسعة للنساء والشباب ممن يمتنون التهريب المعيشي، علما بأن الأمر لا يتعلق بفعل احتجاجي منظم؛
- مطالبة السلطات العمومية والحكومة بتسريع وتيرة تنزيل المشاريع التنموية البديلة عن التهريب المعيشي، قصد امتصاص أفواج العاطلين من النساء والشباب ممن وجدوا أنفسهم بدون أي مورد رزق طيلة السنة ونصف، منذ إغلاق المعبر بشكل نهائي في أكتوبر 2019؛
- الدعوة لتوسيع دائرة الحوار بين الدولة والسكان المحلية لمناقشة مستقبل المنطقة، بعد توقف التهريب المعيشي ليشمل ممثلي ممثني هذا النشاط، إلى جانب المجتمع المدني والأحزاب السياسية، والفاعلين الاقتصاديين.
- ملاحظته لمجريات محاكمة الشبان الأربعة المعتقلين.
 - بخصوص محاكمة جواد أمغار:
- تسجيل المكتب التنفيذي للمنظمة إيجابية إجراء المحاكمة حضوريا، احتراماً لقاعدة التواجهية، وهي عنصر من العناصر الاجرائية للمحاكمة العادلة؛
- احترام مختلف قواعد المحاكمة العادلة التي مكنت المتهم من تقديم مختلف أوجه دفاعه، سواء من خلال دفاعه الذي أزره، أو من خلال التصريحات التي أدلى بها امام الهيئة التي أصدرت الحكم، بما فيها حقه في إنكار التهم التي توضع من أجلها؛
- إشعار المحكمة المُصدرة للحكم في حق المتهم في الاستئناف احتراماً لمختلف درجات التقاضي وحق المتهم الطعن في الحكم؛
- تسجيل كون جلسات المحاكمة مرت في ظروف عادية، احترمت فيها قواعد المحاكمة العادلة حيث لم تشهد اصطدامات ولا مشاحنات بين المتهم والمحكمة أو بين هذه الأخيرة ودفاع المتهم ولا مع النيابة العامة؛
- إعلانه عن استمرار مواكبة هذا الملف في المرحلة الاستئنافية؛
- ضرورة التعجيل بتنفيذ مختلف المشاريع التنموية التي سبق الإعلان عنها، وخاصة فك العزلة عن منطقة تماسينت والدواوير المحيطة بها.
- بخصوص منع الندوتين الصحفيتين:
 - شجبه للمنع دون تقديم مبرر مقنع ومكتوب؛
 - مطالبته بتمكين المنظمات التي يطالها المنع من المبررات المكتوبة قصد تمكينها من الطعن في قرارات السلطات أمام القضاء الإداري .
- بخصوص تداعيات جائحة كورونا:
 - تسجيله مواصلة حملة التلقيح في جميع أنحاء البلاد؛
 - تسجيله لمطالب فئات اضطرت الى توقف عملها بالاستفادة من تعويضات، إسوة بالفئات التي استفادت من صندوق كوفيد 19؛
 - مطالبة السلطات بإخبار المواطنين والمواطنات بالإجراءات الخاصة بتدبير الجائحة، خاصة موضوع الرخص الاستثنائية للتنقل سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، عبر بلاغات بواسطة وسائل الاتصال السمعية والبصرية وكذا بلاغات مكتوبة.

المكتب التنفيذي

الرباط في 9 فبراير 2021